

الفرق في المكان الذي تشغله في نمط معين من الاقتصاد الاجتماعي « (٥) »
ويعد تفتيدنا لاساس المادي والاقتصادي لاطلاق « صفة العزلة الاجتماعية » و « الوحدة المنطقية » و « تعدد المجتمعات » لا بد من قول كلمة اخيرة حول الاستخدام الخاطيء « لسيادة نمط اقتصادي اكثر تطورا » واتخاذ مقياسا لتكون « مجتمعات المناطق » وذلك بأحالة المؤلف الى مدخل نظري ، اصبح شائعا ومعترفا به لدى الاقتصاديين التقدميين المهتمين بالمجتمعات « ذات الانماط المتعددة » . يقول الاقتصادي السوفياتي الدكتور بوبوف حول ذلك « لم يصبح بعد اي من الانماط الموجودة في اقتصاد البلدان النامية المتعددة الانماط ، بما في ذلك (لاحظ بما في ذلك) النمط الرأسمالي في بلدان الوجهة الرأسمالية شاملا ومسيطرا حتى النهاية في اطر الاقتصاد القومي (٠٠٠) وهكذا فان سمة اقتصاد غالبية البلدان النامية ليست في ان هذا الاقتصاد متعدد الانماط فحسب وانما في عدم تمتع اي من هذه الانماط القائمة بالسيطرة » (٦) . والسؤال هنا ، ماذا يمكن ان نقول عن الاردن ، الاكثر تخلفا ، وفي تلك الفترة ، عن « سيطرة نمط اكثر تطورا » ، على صعيد المناطق فحسب ؟ .

القصور التابع - المشوه والتركيب الاقتصادي الاجتماعي (١٩٢١ - ١٩٥٠)

في ملاحظاته الختامية حول التركيب

الاقتصادي ، توصل الكاتب الى انه قد « طرأ تطور ملموس على التركيب الاجتماعي لشرق الاردن خلال العقود الثلاث (بين ١٩٢١ - ١٩٥٠) ص ١٧٨ .

وقد تمثل هذا التطور في : اضعاف الانماط الانتاجية المشاعية ، تحطيم الملكية المشاعية بسبب السياسة الكولونيالية ، تحويل المدن والبلدان في نهاية الاربعينات « على اساس اسواق والتبادل الصناعي » . وكذلك ، تم خلال هذه الفترة التغلغل الرأسمالي للريف وتحولت المدن « كاسواق للريف » كما ونمت الفئة البيروقراطية من العسكريين والموظفين التي شكلت قاعدة النظام الاجتماعي ، وتغيير التركيب الاجتماعي للسكان ، واصبح الاردن « قبيلة التجار » . ويبرز المؤلف طبيعة التشوه الحاصل في التركيب الاقتصادي الاجتماعي وفي تطور البلاد ، فيوجزه بالدور الفريد والتميز للدولة كأداة استنزاف بيد الكولونيالية البريطانية ،

وان هذه الدولة ومن ورائها الكولونيالية كانت تلعب دورا اقتصاديا كبيرا وحاسما في طبيعة التركيب الاقتصادي الاجتماعي وتطوره المشوه . لقد نمت خلال هذه الفترة فئة التجار الكومبرادوري ، وتحطمت العلاقات والملكية المشاعية دون ان تقوم اية تنمية اقتصادية ، وخاصة صناعية ، في البلاد . مما أدى الى نزوح اعداد واسعة من الفلاحين وانصاف الفلاحين ، للعمل في المدن في قطاع الخدمات والتجارة أو في المؤسسات البريطانية .

وهذا كان يدفع بهم في احيان كثيرة للهجرة الى الخارج ، وخاصة الى فلسطين ، حيث ان « احد مظاهر التغلغل الرأسمالي في الريف هو اعادة تشكيل التركيب الاجتماعي وانحدار المزيد من

(٥) - يوري بوبوف ، الاقتصاد السياسي الماركسي والبلدان النامية ، وكالة نوفوستي ١٩٧٧ ، ص ١٠٧ .
(٦) - المصدر نفسه ، ص ١٠٤ .